

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

محكمة التمييز الأردنية

بصفحتها : الحقوقية

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

رقم القضية : ٢٠٠٠/٨٢

رقم القرار :

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الرقاد

وعضوية القضاة السادة

عبدالله السلطان ، عبد الفتاح العوامله ، الياس العكشه ، فتحي الرفاعي

المميز ضده

المميزه

نعيم فندي العبد الحلیم العقيل

شركة كهرباء محافظة/اربد

وكيلاه المحاميان محمد العتوي

وكلاؤها المحامون مروان السعد

ومحمد القيام

وهاني قاقيش وزیاد السعد

بتاريخ ٢٩/١١/٩٩ قدم هذا التمييز للطعن بالحكم الصادر عن محكمة
استئناف حقوق اربد بتاريخ ٣١/١٠/٩٩ بالقضيه رقم ٩٩/٨٤٩ المتضمن رد
الاستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق جرش بتاريخ
٣/٥/٩٩ بالقضيه رقم ٩٨/٢١٤ القاضي بالزام المدعى عليها (المميزه) بتأدية
مبلغ ٢١٢٦ ديناراً للمدعي (المميز ضده) كتعويض له عن نقصان قيمة الجزء
المتضرر من قطعة ارضه موضوع هذه الدعوى وتضمين المدعى عليها
(المميزه) الرسوم والمصاريف ومبلغ ١١٠ دنانير اتعاب محاماه) وتضمين
المستأنفه (المميزه) الرسوم والمصاريف التي تكبدها المستأنف عليه في مرحلة
الاستئناف ومبلغ ٥٥ ديناراً اتعاب محاماه عن هذه المرحله .

ويتلخص التمييز بسبب واحد مفاده :-

١ - اخطأت محكمة الاستئناف عندما لم تأخذ بالاعتبار ان قطعة الارض موضوع الدعوى هي نوع ميرري وهذا النوع لا يملك فيه المميز ضده سوى المنفعة وتظل ملكية الرقبه للخزينة والدوله .

وطالب وكلاء المميزه قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

القرار

بعد التدقيق والمداوله نجد انه بتاريخ ١٩٩٨/٩/٦ اقام المدعي (المميز ضده) نعيم الدعوى رقم ٩٨/٢١٤ لدى محكمة بداية جرش ضد شركة كهرباء محافظة اربد طالبا الزامها بما يستحقه من تعويض عما لحق بارضه رقم ٤٨ حوض ١٤ العقير من اراضي الكته من ضرر ونقصان قيمة نتيجة مد اسلاك كهرباء الضغط العالي فوقها وتضمنين المدعى عليها الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماه .

وبتاريخ ١٩٩٩/٥/٣ اصدرت محكمة بداية عجلون حكماً رقم ٩٨/٢١٤ الذي تضمن الزام المدعى عليها ان تدفع للمدعي مبلغ (٢١٢٦) الدين ومائة وستة وعشرين ديناراً يمثل نقصان قيمة الجزء المتضرر من ارضه الموصوفه وتضمنين المدعى عليها الرسوم والمصاريف ومبلغ مائة وعشره دنانير اتعاب محاماه .

لم ترض المدعى عليها بحكم محكمة بداية جرش ، فطعننت فيه لدى محكمة استئناف اربد طالبة فسخه للأسباب التي تضمنتها لائحة الاستئناف التي قدمها وكيلها بتاريخ ١٩٩٩/٥/٣١ .

وبتاريخ ١٩٩٩/١٠/٣١ اصدرت محكمة استئناف اربد قرارها رقم ٩٩/٨٤٩ الذي قضت فيه برد الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وتضمين المستأنفه الرسوم والمصاريف ومبلغ خمسة وخمسين ديناراً تعاب محاماه عن المرحلة الاستئنافية .

ولما لم ترض المدعيه /المميزه بقرار محكمة الاستئناف تقدمت بهذا الطعن طالبة نقضه للسبب الوحيد الذي تضمنته لائحة التمييز المقدمه من وكيلها بتاريخ ١٩٩٩/١١/٢٩ .

وعن السبب الوحيد للطعن الذي تتعى فيه المميزه على محكمة الاستئناف خطأها عندما لم تأخذ بالاعتبار ان ارض المميز ضده من نوع الميري ، وليس له الحق بنقصان القيمة ، وانما حقه مقصور على نقصان المنفعة ، وعن هذا الطعن نجد انه طعن تكرر في العديد من الدعاوى التي الزمت فيها المميزه بنقصان القيمة ، بعد رد هذا الدفع الذي لا يستند الى احكام القانون ، ولذلك فإنه من المتعين الالتفات عما جاء في هذا السبب لأنه لا يرد على القرار المطعون فيه .

وبما ان الطعن غير وارد على القرار المطعون فيه نقرر رده وتأييد القرار المطعون فيه اعادة الاوراق الى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٦ ربيع اول سنة ١٤٢١ هـ الموافق ٢٠٠٠/٦/١٨

القاضي المختص

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

م ض